

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٦٥٠، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن انزعاجه الشديد إزاء الحالة في جنوب السودان. ويشير مجلس الأمن إلى أنه، بالرغم من صمود وقف إطلاق النار بشكل عام في المسرح السابق للتراع في منطقة أعالي النيل الكبرى، يشعر بقلق بالغ إزاء أعمال العنف المتواصلة، التي أبلغ عنها في الإحاطات الإعلامية التي قدمت إلى مجلس الأمن في ١٩ شباط/فبراير. ويدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية جنوب السودان إلى الاضطلاع بمسؤوليتها عن حماية المدنيين.

"ويعرب مجلس الأمن عن انزعاجه بوجه خاص إزاء تقارير موثوق بها أفادت بدخول رجال مسلحين كانوا يرتدون زي الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى موقع حماية المدنيين التابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وإطلاق النار على مدنيين. ويشدد مجلس الأمن على أن الهجمات على المدنيين، وموظفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، فضلا عن مبانى الأمم المتحدة غير مقبولة ويمكن أن تشكل جرائم حرب. ويدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية جنوب السودان إلى إجراء تحقيق في هذا الهجوم ومحكمة المسؤولين عنه ويثني على الأمم المتحدة لسرعة إعلانها عن إنشاء مجلس تحقيق رفيع المستوى من المقرر أن تعقده إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني التابعتين للأمم المتحدة لإجراء تحقيق معمق في استجابة البعثة لهذا الحادث، ومنتظر باهتمام النتائج التي سيتوصل إليها هذا المجلس إليها.



”ويدين مجلس الأمن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المبلّغ عنها ويعرب في هذا الصدد عن قلقه العميق إزاء الانتهاكات الواردة بالتفصيل في تقرير بعثة التقييم التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتحسين حقوق الإنسان والمساءلة والمصالحة والقدرات في جنوب السودان المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ وتقرير بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان/مفوضية حقوق الإنسان المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والمعنون ’حالة حقوق الإنسان في النزاع الذي طال أمده في جنوب السودان‘. ويعرب مجلس الأمن عن انزعاجه الشديد إزاء التقارير العديدة عن وقوع أعمال عنف جنسي في النزاع المسلح. ويؤكد مجلس الأمن أيضا قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية في جنوب السودان، حيث يعاني ما يقدر بنحو ٢,٨ مليون شخص بشدة من انعدام الأمن الغذائي وإزاء استمرار فرض القيود على وصول منظمات المساعدة الإنسانية.

”ويؤكد مجلس الأمن دعمه لرئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، فيستوس موغاي، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون معه بشكل كامل من أجل المضي قدما بتنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان‘ (’الاتفاق‘).

”ويرحب مجلس الأمن بإحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك بدء أعمال اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وإنشاء بعض الآليات الأمنية الانتقالية، والاتفاق على اختيار الحقائق الوزارية، وتعيين الرئيس سلفا كير الدكتور ريباك مشار نائبا أولا للرئيس، وتأييد الأطراف لمقترح الترتيبات الأمنية الانتقالية الذي تقدمت به اللجنة المشتركة للرصد والتقييم.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء عدم تقييد الأطراف بشكل كامل بالتزاماتها بتنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الخطوات التالية:

١ - أن تتقيد حكومة جمهورية جنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان بشكل كامل وفوري بوقف إطلاق النار الدائم وفقا لالتزاماتهما بموجب الاتفاق.

٢ - أن توسع حكومة جمهورية جنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان وسائر الجهات الفاعلة المعنية نطاق التعاون الكامل فيما بينها ليشمل التنفيذ الكامل لترتيبات حوبا الأمنية على النحو الذي قرره رئيس

اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ووافقت عليه الأطراف في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦.

٣ - أن يتولى الرئيس، والنائب الأول للرئيس، ونائب الرئيس، على النحو الوارد في الاتفاق، مناصبهم في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جوبا.

٤ - أن تتقيد أطراف الاتفاق ببيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن مسألة المرسوم الرئاسي القاضي بإنشاء ٢٨ ولاية، الصادر عن اجتماعها الذي عقد في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وأن تحجم عن اتخاذ أي إجراءات تتنافى معه، وهو بيان صدقت عليه الأطراف واللجنة المشتركة للرصد والتقييم في وقت لاحق.

٥ - أن تحمي حكومة جمهورية جنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان المدنيين والمرافق المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات، وأن يسمح للأشخاص بالتنقل بحرية، وأن يسمح، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال المساعدة الإنسانية، بوصول منظمات المساعدة الإنسانية بشكل كامل ومأمون ودون إعاقة للمساعدة في ضمان إيصال المساعدات الإنسانية في وقتها إلى جميع المحتاجين.

” ويعرب مجلس الأمن عن اعترامه استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالخطوات المحددة أعلاه في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

” ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الماسة إلى المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في جنوب السودان، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المستمرة التي يبلغ عنها منذ أن وقع الاتفاق. ويحيط مجلس الأمن علماً في هذا الصدد بالفصل الخامس من الاتفاق، ويدعو إلى تنفيذه، ويعرب عن تقديره لبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي طلب فيه المجلس المذكور أن يقوم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة نحو إنشاء محكمة مختلطة لجنوب السودان، بحيث يشمل اختصاصها الجرائم الجسيمة المرتكبة حتى نهاية الفترة الانتقالية. ويدعو مجلس الأمن أيضاً إلى تنفيذ الآليات الأخرى المبينة في الفصل الخامس من الاتفاق، بما فيها لجنة الحقيقة والتعافي والمصالحة.

” ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء التقارير عن الانتهاكات المتكررة لاتفاق مركز القوات ويؤكد أهمية التعاون الوثيق بشأن هذه المسألة. ويؤكد مجلس

الأمن دعمه الثابت لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ويعرب من جديد عن بالغ تقديره للإجراءات الشجاعة التي اتخذها موظفو البعثة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة في سبيل حماية مئات الآلاف من المدنيين المعرضين لمخاطر العنف البدني، وتحقيق استقرار الحالة الأمنية في جميع أنحاء جنوب السودان. ويقر مجلس الأمن بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين حكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لضمان سلامة وأمن أفراد حفظ السلام وسائر موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الراسخ لشعب جنوب السودان“.